

رسالة في المنطق

للمعلم الشيخ

محمد بن يوسف بن الفارسي

والمؤلف تعليقات أثبتناها في الحاشية

الكتاب

أحمد الشاذلي الأزهري



رسالة في المنطق

للعلمة الشيخ

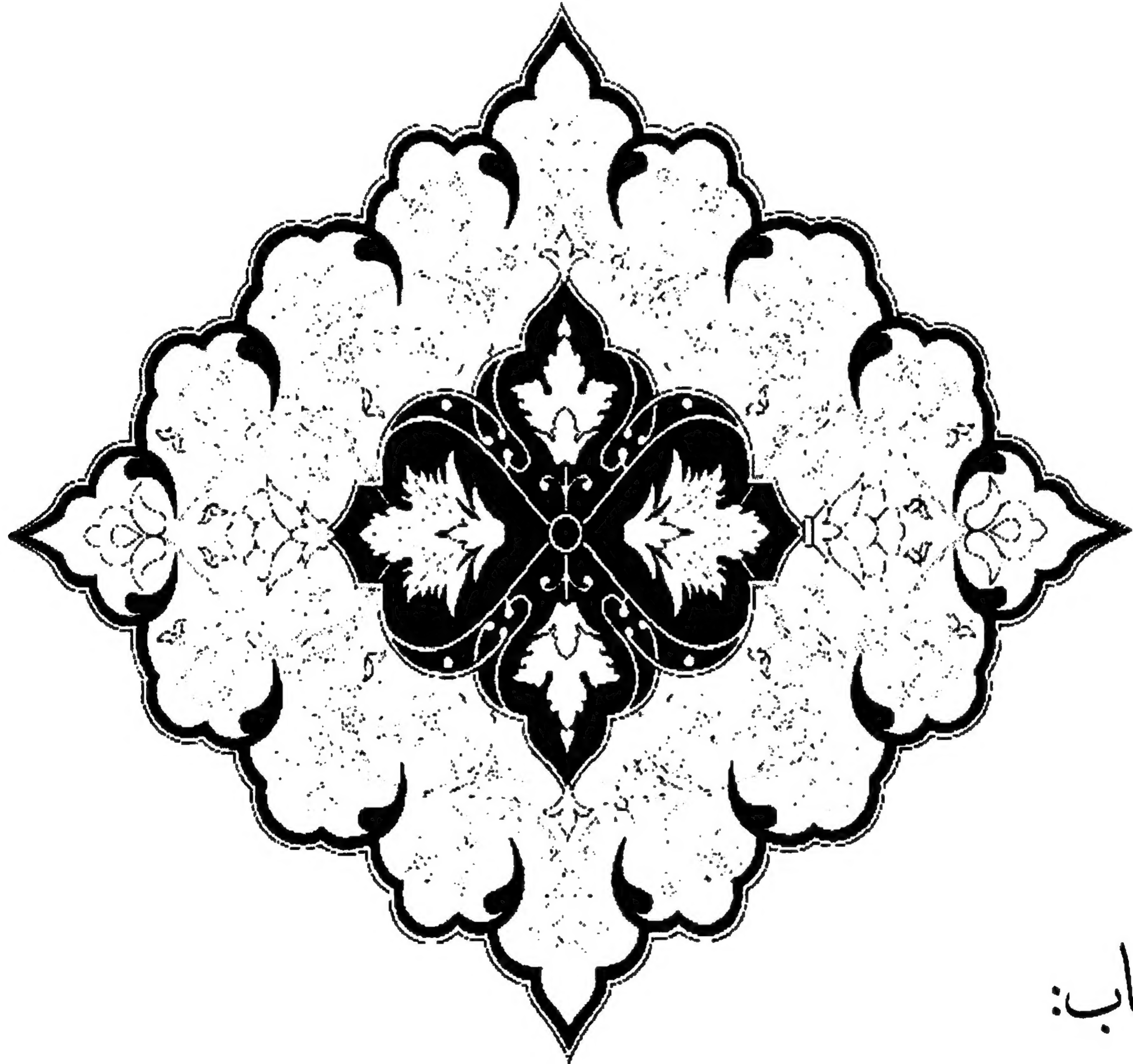
محمد باقر القفاري

الخاتمة

أحمد الشاذلي الزهراني



رسالة في المنطق



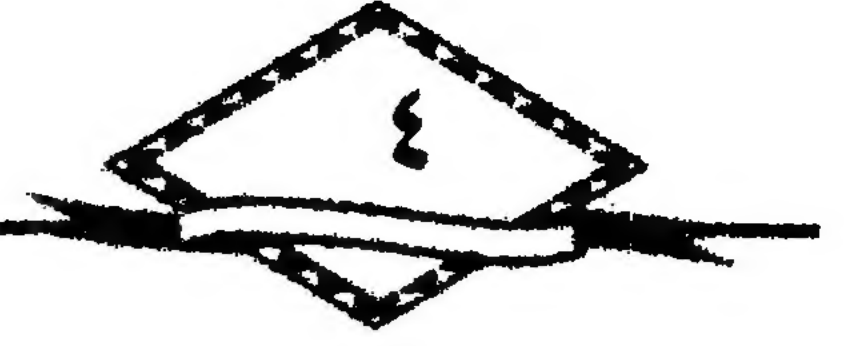
بيانات الكتاب:

عنوان المصنف: رسالة في المنطق للشيخ محمد ياسين الفاداني

المحقق: الخادم أحمد الشاذلي الأزهري

الناشر: دار الرواق الأزهري

رقم الإيداع: ٨٧٩٩ / ٢٠١٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

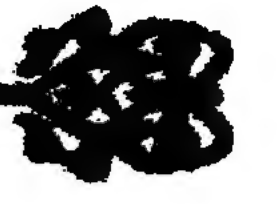
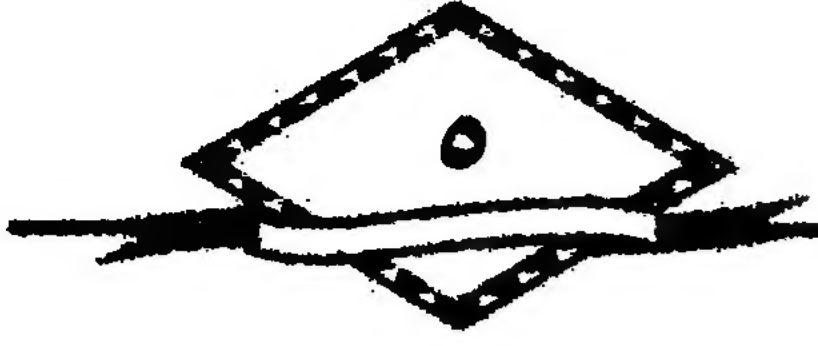
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير من نطق بالحق سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار عند مُفْتَتَحِ كُلِّ قول وخاتمة .

وبعدُ : فلما كان الإنسانُ مَفْطُورًا مَجْبُولًا على حبِّ الكمال وتحصيله، ولا وسيلة لتحصيل الكمالات والارتقاء في مراتبها إلا بالعقل فلا سبيل إلا من خلاله .

إلا أننا نجدُ - وبالرغم من هذه المنة التي أنعم بها الله على هذا النوع البشري - الكثير من الخطأ في أفكاره سواءً كان على مستوى ترتيب الأفكار أو في تحصيل النتائج، فيحسب ما ليس بعلة علةً، وما ليس ببرهانٍ برهانًا، فيختلطُ عليه الأمرُ لغلبة وهمه وقلة تحصيله وفهمه .

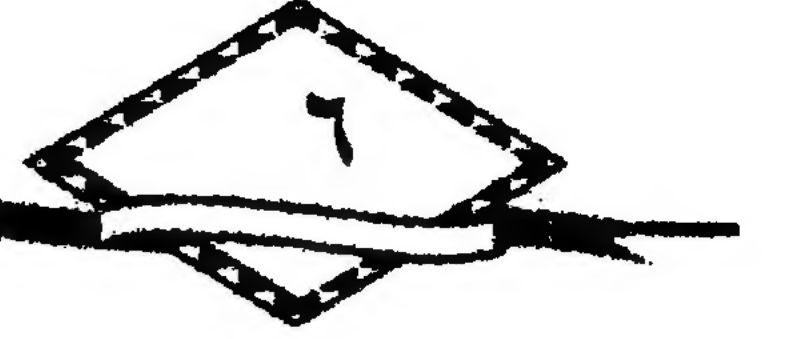
فهو إذا بأمس الحاجة إلى تقويم عقله، وتصحيح طريقة تفكيره، وضبط هذه العملية التي هي أرقى العمليات التي يقوم بها هذا النوع البشري في عالم الكون والفساد وتحت فلك القمر؛ ولأجل هذا وُضِعَ علمُ المنطق وتم تدوينه، فعلم المنطق هو الأداة العاصمة للذهن البشري من الخطأ، فهي المرشدة والمُصححة والضابطة للذهن .

ومن هنا لا بد أن نشير إلى شيءٍ مهم جدًا وهو أن المنطق لا يُعلِّم الناس التفكير، فالإنسان مُفَكِّرٌ بطبعه، والتفكيرُ صفةٌ ذاتية فيه لا تنفك عنه بحال، وإنما ينحصرُ



دورُه في إرشادِ العقل وتقويمه وضبطه بالقواعد التي ينبغي مراعاتها أثناء قيام العقل بهذه العملية، فهو كالنحو والصرف لا يُعلِّمان الإنسان النطق، بل يُصححان النطق .

كتبه : خادمه



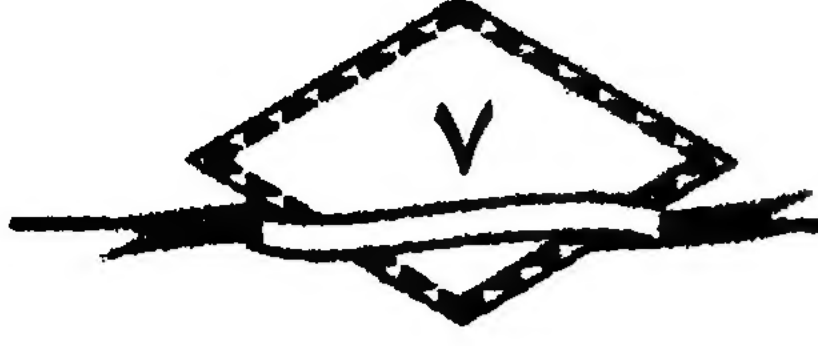
نبذة عن المؤلف - رحمه الله -

هو الشيخ المحدث المسند ، أبو الفيض علم الدين محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني ، الأندونيسي أصلاً ، المكي ولادة ونشأة ووفاة، الشافعي مذهباً، وفادان أو بادان، إقليم في أندونيسيا، وهو من أعلام المحدثين، ومسند العصر والوقت. ولد في مكة المكرمة سنة ١٣٣٥هـ / الموافق ١٩١٦م، وكان ابتداء تحصيله على والده، وعمه الشيخ محمود، ثم التحق بالمدرسة الصولتية الهندية .

وتعلم في مدرسة دار العلوم الدينية في مكة المكرمة، عام تأسيسها، وأكمل دراسته على علمائها الأوائل، وغيرهم ، ثم عين مشرفاً ومديرًا بها حتى وفاته .

ودرس على علماء كثيرين في عصره ، وأخذ عنهم ، واجتمعت لديه الكثير من الأسانيد فكان هو مسند مكة ، وشيخ دار العلوم الدينية بها رحمه الله، وقد حدث في مجلس واحد عن (٢٠٠) شيخ ، وللشيخ الفاداني أكثر من (٤٠٠) شيخاً، روى عنهم رحمه الله تعالى . وله من التلاميذ والمؤلفات الكثير، فقد تخرج عليه مئات الطلبة ، وأما مؤلفاته فقد زادت على المائة كتاب ورسالة في الحديث والفقه والعربية والمنطق والفلك .

وقد خرج له شيخنا العلامة المحدث الفقيه الشيخ محمود سعيد ممدوح حفظه الله، في أسانيده كتاباً سماه: إعلام القاصي والداني ، وجمع أيضاً في تراجم مشايخه، كتاباً فريداً سماه: تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، أو إمتاع أولي النظر ببعض أعيان القرن الرابع عشر ، وقد حوى ٢٣٠ ترجمة .



مقدمة المصنّف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد: فهذه رسالة لطيفة في علم المنطق، على طريق السؤال والجواب، جمعتها؛ لتكون بمثابة سُلّم لإخواني المبتدئين في تفهم الكتب المتداولة في هذا العلم، وعوناً لهم على الدخول في علمي أصول الفقه والبلاغة .
والله أسأل أنْ يعمّ بها النفع آمين .





مبادئ علم المنطق

س : ما هو علم المنطق ؟

ج : هو علم يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي .

س : ما موضوعه ؟

ج : المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إيصالها إلى مجهولات .

س : من واضعه ؟

ج : هو إرسطاطاليس من الحكماء .

س : ما اسمه ؟

ج : هو علم المنطق ، ويسمى أيضًا : بـ «الميزان» ، و «معيار العلوم» .

س : ما استمداده ؟

ج : من العقل .

س : ما غايته ؟

ج : هي عصمة الإنسان عن أن يضل فكره في العلوم .

س : ما حكم تعلمه ؟

ج : فيه تفصيل وهو :

- أن ما ليس مخلوطًا بكفريات الحكماء كهذه الرسالة، ليس في جواز الاشتغال به خلاف ، بل فرض كفاية على أهل كل إقليم ؛ لأنه يتوقف عليه ردّ الشكوك وشبه المبتدعة، وهذا فرض كفاية.

- وأما ما كان مخلوطًا بكفرياتهم ففيه أقوال ثلاثة :

أحدها - لابن الصلاح والنووي - : أنه يحرم .

وثانيها - للغزالي - : أنه يجوز ، وقال : «من لا يعرفه لا يوثق بعلمه» .

وثالثها - وهو المختار - ^(١) : أنه يجوز لمن وثق من نفسه بصحة ذهنه، ومارس الكتاب والسنة .

(١) هذا القول مأخوذ من قول الشيخ تقي الدين السبكي لما سئل عنه: ينبغي أن يقدم على الاشتغال به الاشتغال بالكتاب والسنة والفقه، فإذا رسخ في الذهن تعظيم الشريعة ولقي شيخا حسن العقيدة فهو من أحسن العلوم وأنفعها في كل بحث ، وكان هذا القول مختارًا ؛ لجمعه بين القولين الأولين .

العلم الحادث وتقسيماته

س : ما هو العلم الحادث ؟

ج : هو معرفة المعلوم ^(١) .

وبعبارة : هو مطلق الإدراك .

وأخرى : هو حصول صورة الشيء في النفس .

س : ما الفرق بين العلم والمعلوم ؟

ج : لا فرق بينهما إلا بالاعتبار :

- فالصورة باعتبار حصولها في النفس تسمى : «علمًا» .

- وباعتبار حصولها في الخارج تسمى : «معلومًا» .

س : إلى كم ينقسم العلم الحادث ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : علم ضروري ^(٢) ، وعلم نظري .

(١) جميع هذه التعاريف اصطلاح المناطقة، إلا أن التعريفين الأخيرين يشملان الجهل المركب، وأما عند الأصوليين فهو: إدراك خاص، أي: حكم الذهن الجازم المطابق لموجب من حس أو عقل أو عادة، وهذا المعنى لا يقبل الانقسام المذكور هنا .

(٢) قد يفرق بينهما : بأن العلم الضروري يقع بقدرة الله غير مقدور للعباد، بخلاف النظري فإنه مقدور للعباد بالقدرة الحادثة عند الأكثرين ، هذا ويؤخذ من تقسيم العلم إليهما أن

س : ما هو العلم الضروري ؟

ج : هو ما يحصل بغير نظر ، ك «تصورك وجودك» ، وك «إدراك أن الواحد نصف الاثنين» .

س : ما هو العلم النظري ؟

ج : هو ما يحصل بنظر ، ك «تصور حقيقة الإنسان» ، وك «إدراك أن العالم حادث» .

س : ما هو النظر ؟

ج : هو الفكر في حال المنظور فيه ؛ لِتُعَرَف حقيقته ، أو لِیُعْلَم ، أو يُظَنَّ حكمه .

س : ما شرط النظر الصحيح ؟

ج : يشترط له ثلاثة أمور :

الأول : العقل .

والثاني : انتفاء أضداد النظر من الغفلة ، والتقليد ، وفساد الاعتقاد .

والثالث : أن يقع النظر من الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى المطلوب .

العلوم الحادثة بعضها ضروري وبعضها نظري ، وهو القول الأصح ؛ إذ لو كان جميعها ضروريًا لما جهلنا شيئًا أو كان جميعها نظريًا لدار وتسلسل ، والدور والتسلسل كلاهما محال .



س: إلى كم ينقسم العلم باعتبار متعلقه؟

ج: ينقسم إلى قسمين: تصور وتصديق^(١).

س: ما هو التصور؟

ج: هو إدراك ماهية الشيء من غير حكم عليها بإثبات أو نفي، كإدراك حقيقة الإنسان وهي «حيوان ناطق» من غير حكم عليهما بشيء.

(١) من هذا التقسيم يظهر لك أن الأشياء التي يتعلق بها العلم نوعان: «تصورية وتصديقية»: فالنوع الأول:

إما أشخاص: وهذه لا تعرف إلا بطريق التحليل وهو عبارة عن تجزئة الشخص، كمعرفة هذه الرسالة، وهذا البيت، وقد تركه متأخرو المنطقة في كتبهم. وإما أنواع: وهي تعرف بطريق المعارف، ومبادئها الكليات الخمس، كمعرفة حقيقة الإنسان، والتقسيم مساعد في هذين الطريقين؛ لأنّ به تعرف الأجناس والأنواع والفصول وهكذا.

والنوع الثاني: الأجناس - أعني: الأحكام - وهذه لا تعرف إلا بالأقيسة، ومبادئها القضايا. فأنحصر مبحث هذا العلم في أربعة:

- مبادئ التصورات: وهي الكليات الخمس.

- ومقاصد التصورات: وهي المعارف.

- ومبادئ التصديقات: وهي القضايا.

- ومقاصد التصديقات: وهي الأقيسة.

س : ما هو التصديق ؟

ج : هو نفس الحكم - أعني^(١) : إدراك أن النسبة الكلامية واقعة ، أو ليست بواقعة - . والتصورات الثلاثة - أعني : تصور الموضوع ، وتصور المحمول ، وتصور النسبة الكلامية - شروط له^(٢) خارجة عنه .

س : إلى كم ينقسم^(٣) التصديق ؟

ج : ينقسم إلى أربعة أقسام : يقين ، وظن ، وجهل مركب ، وتقليد .

(١) هذا أعني جعل الحكم إدراكًا هو التحقيق ، وذهب بعض متأخري المنطقة إلى أن الحكم فعل من أفعال النفس .

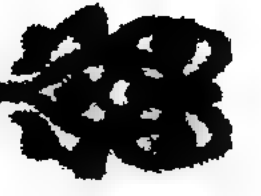
(٢) هذا عند الحكماء ، فيكون التصديق عندهم بسيطًا ، وقال الإمام الرازي : التصورات الثلاثة أجزاءه ، فيكون التصديق عنده مركبًا من أربعة أجزاء « التصورات الثلاثة ، والجزء الرابع هو الحكم » .

(٣) على هذا التقسيم يكون التصديق أحد قسمي العلم ، وهذا عند المنطقة . وأما عند الأصوليين : فالعلم قسم من أقسام التصديق حيث قالوا : إن التصديق «بمعنى الحكم» ينقسم إلى :

(١) حكم جازم لا يقبل التغير فيسمى : «علمًا» .

(٢) وحكم جازم يقبل التغير فيسمى : «اعتقادًا» .

(٣) وحكم غير جازم فيسمى : «ظنًا» ، وحكمين يتقاوم سببهما فيسمى : «شكًا» .



س : ما هو اليقين ؟

ج : هو الاعتقاد الجازم المطابق الراسخ الذي لا يعرض له زوال بتشكيك المُشَكِّك.

س : ما هو الظن ؟

ج : هو الاعتقاد الراجح ، سواء طابق أو لم يطابق .

س : ما هو الجهل المركب ؟

ج : هو الاعتقاد الجازم الغير مطابق .

س : ما هو التقليد ؟

ج : هو الاعتقاد الجازم المطابق الغير الراسخ .

اللفظ وتقسيماته

س : إلى كم ينقسم اللفظ ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : مستعمل ، ومهمل .

س : ما هو اللفظ المستعمل ؟

ج : هو اللفظ الدال على معنى ، ويسمى المعنى : «مدلولاً» ، و«مسمّى» .

س : ما هو اللفظ المهمل ؟

ج : هو اللفظ الذي لا يكون له معنى ، ويسمى أيضاً : «غير مستعمل» نحو : «ديز»^(١) .

(١) مقلوب «زيد» .

س : إلى كم ينقسم المستعمل ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : مفرد ، ومركب .

س : ما هو المفرد ؟

ج : هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه .

وهو أربع حالات :

(١) لا يكون له جزء كـ «ق» علماً .

(٢) له جزء لا معنى له كـ «خالد» علماً .

(٣) له جزء ذو معنى ، ولا يدل على جزء معناه ، كـ «عبد الله» علماً .

(٤) له جزء دال على جزء معناه ، لكن لا من حيث جزؤه كـ «حيوان

ناطق» علماً - «إنسان» .

س : ما هو المركب ؟

ج : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه من حيث إنه جزؤه ، وهو أنواع :

منها : المركب التقييدي ، نحو : «حيوان ناطق» ، وهو المفيد لاكتساب العلوم

التصورية ؛ لأنه في قوة المفرد .

ومنها : المركب الخبري ، نحو : «الإنسان ناطق» ، وهو المفيد لاكتساب العلوم

التصديقية .



س : إلى كم ينقسم المفرد باعتبار استقلاله ؟

ج : ينقسم إلى ثلاثة أقسام : حرف ، واسم ، وفعل .

س : ما هو الحرف ؟

ج : هو ما لم يستقل بالمفهومية بأن احتاج فيها إلى انضمام غيره إليه، ويسمى أيضًا: «أداة».

س : ما هو الاسم ؟

ج : هو ما استقل بالمفهومية ، ولم يدلّ على زمان معين .

س : ما هو الفعل ؟

ج : هو ما استقل بالمفهومية ، ودلّ على زمان معين من الأزمنة الثلاثة .

س : إلى كم ينقسم المفرد باعتبار مدلوله ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : جزئي ، وكلي .

س : ما هو الجزئي ^(١) ؟

ج : هو ما منع نفس تصور مدلوله من أن نفهم فيه شركة كـ «خالد» ، فإن مدلوله

وهو الذات المشخصة إذا تصور منع ذلك ، وكـ «هذا الكرسي» و «هذا الباب» .

(١) ومن قبيل الجزئي جميع الأعلام الشخصية فإن مدلولها جزئي، ومنه الضمير عند الأكثرين، وقال القرافي : إنه كلي ، وقال أبو حيّان : إنه كلي وضعًا ، جزئي استعمالاً . وأما علم الجنس كـ «أسامة» فكلي ذهنًا ووضعًا ، جزئي خارجًا ، وكلي وجزئي استعمالاً؛ لأنه إن كان مستعملًا في الحقيقة نحو: «أسامة أجراً من ثعالة» فكلي، وإن استعمل في فرد منها نحو «هذا أسامة» فجزئي حقيقة إن لوحظ في استعماله الماهية الموجودة في الفرد مجاز إن اعتبر الخصوص .

س : ما هو الكلي ^(١) ؟

ج : هو ما لم يمنع نفس تصور مدلوله من أن نفهم فيه الشركة .
وهو أربع حالات :

(١) توجد أفراد في الخارج متناهية، كـ «إنسان»، فإن مدلوله وهو «حيوان ناطق» إذا تصور لم يمنع من أن نفهم فيه شركة «زيد وعمرو وبكر» واندراجها تحته.

(٢) توجد أفراد في الخارج غير متناهية كـ «نعمة الله تعالى» .

(٣) لم توجد في الخارج سواء امتنعت عقلاً ، كـ «الجمع بين الضدين» ، أو أمكنت كـ «خيل من ياقوت» .

(٤) وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كـ «الإله» أي : المعبود بحق ، أو أمكن كـ «الشمس» أي : الكوكب النهاري المضيء ^(٢) .

(١) ومن قبيل الكلي النكرات كـ «رجل وفرس» فإن مدلولها كلي .

(٢) اعلم أن عندهم ألفاظاً ستة : هي : «كلي وجزئي، وكلية وجزئية، وكل وجزء» :

فاللفظان الأولان هما المذكوران هنا . والكلية : هي الحكم على كل فرد من أفراد العام مطابقة بحيث لا يبقى منه فرد ، نحو : «كل رجل يشبعه رغيف أو رغيفان» ، ومن قبيلها : جميع صيغ العموم كـ «من» و«ما» و«الذي» . والجزئية : هي الحكم على بعض الأفراد نحو : «الأستاذ حاضر» . والكل : هو الحكم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع ، نحو : «كل رجل يحمل الصخرة العظيمة» أي : مجموعهم ، ومن قبيله : أسماء العدد كـ «العشرة والمائة والألف» فإن



س : إلى كم تنقسم دلالة اللفظ ؟

ج : تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

دلالة مطابقة ، ودلالة تضمن ، ودلالة التزام .

س : ما هي دلالة المطابقة ^(١) ؟

ج : هي دلالة اللفظ على كل موضوعه، كـ «دلالة إنسان» على : «حيوان ناطق»، ودلالة «حائط وفرس» على مدلوليهما .

س : ما هي دلالة التضمن ؟

ج : هي دلالة اللفظ على جزء موضوعه - إن كان له جزء - ، كدلالة «إنسان» على : «حيوان» فقط، وعلى : «ناطق» فقط، وكأن يدل على «الحائط» بلفظ «بيت» .

س : ما هي دلالة الالتزام ؟

ج : هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن موضوعه، ملازم له، كدلالة «إنسان» على : «قابل العلم»، ودلالة «أسد» على : «شجاع»، ودلالة «سقف» على : «بيت» .

=

مدلولها كل وهو الحكم على مجموع الآحاد من حيث هو مجموع . والجزء : هو ما تركيب الكل منه ومن غيره كـ «الخمس مع العشرين» .

(١) ومن قبيل دلالة المطابقة: دلالة العام على أفراده عند الأصوليين كـ «جاء عبيدي»؛ لأن ذلك في قوة قضايا متعددة بعدد أفراد العام، أي: «جاء فلان، وجاء فلان ... وهكذا»، ودلالة كل قضية منها على مدلولها بالمطابقة فلتكن دلالة ما في قوتها كذلك .

س: هل يشترط في الالتزام اللزوم الخارجي؟

ج: لا يشترط فيه قطعاً؛ لحصول الفهم بدونه ، كما في الضدين فإن أحدهما يفهم من الآخر بدون تلازمهما في الخارج، بل بينهما تعاند فيه .

س: هل يشترط في الالتزام اللزوم الذهني؟

ج: نعم يشترط وجوده فيه ^(١)، أي: متى حصل مسمى اللفظ في الذهن حصل ذلك اللازم منه؛ إذ لا فهم للمسمى بدونه؛ ولحصول اللازم بدون أن يكون الزمن قاطعاً بينه وبين المسمى الملزوم .

س: هل هذه الدلالات لفظية أم عقلية؟

ج: جميعها لفظية قطعاً في دلالة المطابقة ، وعند الأكثرين ^(٢) في غيرها .

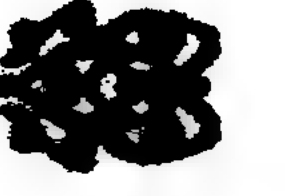
س: إلى كم تنقسم نسبة اللفظ إلى مدلوله؟

ج: تنقسم إلى خمسة أقسام: تواطؤ، وتخالف، واشتراك، وترادف، وتشكيك .

(١) هذا عند المناطقة بخلافه عند البيانين والأصوليين فلا يشترط عندهم وجوده حيث قالوا:

دلالة الالتزام: ما يفهم منه معنى خارج عن المسمى، أي: سواء كان الفهم للزوم بينهما في ذهن كل واحد، أو عند العالم بالوضع، أو في خارج ولم يكن بينهما لزوم أصلاً لكن القرائن استلزمته.

(٢) وقيل: إنّ الدالّتين الأخيرتين عقليتان؛ لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الموضوع له إلى جزئه أو لازمه .



س : ما هو التواطؤ ؟

ج : هو أن يكون اللفظ والمعنى متحدين ، كالإنسان بالنسبة إلى أفراد مدلوله فإنه متحد المعنى في كل منها .

س : ما هو التخالف ؟

ج : هو أن لا يكون اللفظ والمعنى متحدين ، كـ «الإنسان، والفرس» فإن أحدهما لا يصدق على ما يصدق عليه الآخر .

س : ما هو الاشتراك ؟

ج : هو أن يكون اللفظ متحدًا والمعنى متكررًا كـ «العين» فإن لفظها واحد، ومعناه متكرر ، كـ «الذهب ، والفضة ، والباصرة ، والجاسوس» .

وقد يسمى : «اشتراكًا لفظيًا» ؛ للاحتراز عن الاشتراك المعنوي ، وهو أن يتحد اللفظ والمعنى معًا ، لكن معناه صادق على أفراد كثيرين ، كـ «الإنسان، والعين» باعتبار صدقه على عين زيد وبكر وغيرهما من أفراد الإنسان - مثلاً - .

س : ما هو الترادف^(١) ؟

ج : هو أن يكون اللفظ متكررًا ، والمعنى متحدًا. كـ «الإنسان والبشر، وكالأسد والليث ، وكالمطر والغيث» فإن اللفظ في كل من الأمثلة الثلاثة متكرر ، والمعنى واحد، وهو في الأول «الحيوان الناطق»، وفي الثاني «الحيوان المفترس»، وفي الثالث : «القطر النازل من السماء» .

(١) ترى أن الترادف يقابل التخالف ، كما أن التواطؤ يقابل الاشتراك .

س : ما هو التشكيك ^(١) ؟

ج : هو أن يكون اللفظ والمعنى متحدين، ولكن معناه يتفاوت في أفراده:
إما بالشدة كـ «البياض» فإن معناه في الثلج أشد منه في العاج، وكـ «الخضرة» في
النبات فإنها في بعضه أقوى من الآخر.

وإما بالتقدم كـ «الوجود» فإن معناه في الواجب قبله في الممكن.

س : إلى كم ينقسم التخالف ؟

ج : ينقسم إلى أربعة أقسام : مساواة، ومباينة، وعموم وخصوص مطلق، وعموم
وخصوص وجهي .

س : ما هو المساواة ؟

ج : هو أن يصدق ^(٢) كل واحد من اللفظين على كل ما يصدق عليه الآخر، ويصح
حمل أحدهما على الآخر، كـ «إنسان» و«ضاحك» ^(٣) فإن كل ما يصدق عليه

(١) سمي بذلك ؛ لتردده بين التواطىء والاشتراك اللفظي بسبب توافق أفراده في أصل المعنى
وباتحاد اللفظ وتكثر المعنى باعتبار الزيادة على أصل المعنى .

(٢) الصدق هنا في أقسام التخالف من قبيل الصدق في المفردات بمعنى «الحمل» ، بخلافه في
القضايا فبمعنى «التحقق» ، ثم المراد بالحمل هنا: حمل المواطأة - وهي : حمل هو هو - دون
حمل الاشتقاق - وهو حمل المبتدأ بواسطة حمل المشتق ، كحمل الضرب في «زيد ضارب» فإن
إفادة قيامه به بواسطة حمل الضارب عليه - .

(٣) ومن قبيل المساواة الرجم وزنا المحصن؛ لأن كل مرجوم زان محصن، وكل زان محصن مرجوم.



«إنسان» يصدق عليه «ضاحك»، ويصح حمله عليه، فيقال: «خالد إنسان» و«خالد ضاحك»، ويسمى أيضًا: «تساويًا».

س: ما هو المباينة؟

ج: هو أن لا يصدق واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كـ «إنسان» و«فرس»^(١)، ويسمى أيضًا: «تباينًا».

س: ما هو العموم والخصوص المطلق؟

ج: هو أن يصدق واحد من اللفظين على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس، كـ «إنسان»، و«حيوان»^(٢).

س: ما هو العموم والخصوص الوجهي؟

ج: هو أن يصدق كل واحد من اللفظين على بعض ما يصدق عليه الآخر، كـ «حيوان»، و«أبيض»^(٣).

(١) ومن قبيل المباينة الإسلام والجزية.

(٢) ومن قبيل العموم والخصوص المطلق: الغسل والإنزال؛ لأن كل منزل مغتسل وليس كل مغتسل منزلاً؛ لأن المغتسل قد يكون غير منزل واغتساله للنظافة.

(٣) ومن قبيل العموم والخصوص الوجهي: حل النكاح مع ملك اليمين؛ لأن بعض ما يحل نكاحه مملوك باليمين وبعضه بالعقد الصحيح وبعض المملوك باليمين يحل نكاحه وبعضه لا يحل.



مبادئ النصوص

الكليات الخمس،

الملقولات العشر



الكليات الخمس

س : إلى كم ينقسم الكلي ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : كلي ذاتي ، وكلي عرضي .

س : ما هو الكلي الذاتي ؟

ج : هو : ما كان داخلاً في الماهية ، أو : ما لا يُمكن فهم الحقيقة بدونه .

س : ما هو الكلي العرضي ؟

ج : هو ما كان خارجاً عن الماهية ، أو ما يمكن فهم الحقيقة بدونه .

س : إلى كم ينقسم الكلي الذاتي ؟

ج : ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

- جنس .

- ونوع .

- وفصل .

س : إلى كم ينقسم الكلي العرضي ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : عرض خاص ، وعرض عام .

فالكليات خمس^(١) .

(١) اعلم أنّ الألفاظ التي يستعملونها في محاوراتهم ستة: «منها: الكليات الخمس»، والسادس الشخص، ثم هذه الستة: ثلاثة منها تدل على الأعيان التي هي الموضوعات وهي «الشخص والنوع والجنس»، وثلاثة منها دالة على الصفات وهي «الفصل، والعرض الخاص، والعرض العام».

س : ما هو الجنس ؟

ج : هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب (ما هو؟) .
وبعبارة أخصر : هو صفة جماعة مختلفة الصور يعمها معنى واحد ، كـ «الحيوان»
بالنسبة إلى «الإنسان» وغيره من أنواع الحيوانات» ، فأنواع الحيوانات من «إنسان»
وبقر، وفيل، وسمك» كثرةً مختلفة الصور، يعمها معنى واحد يعبر عنه
بـ«حيوان»، وهذا هو الجنس .

س : إلى كم ينقسم الجنس ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : جنس قريب ، و جنس بعيد .

س : ما هو الجنس القريب ؟

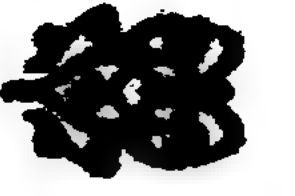
ج : هو ما لا جنس تحته كـ «حيوان» بالنسبة لـ «إنسان» .

س : ما هو الجنس البعيد ؟

ج : هو ما كان تحته جنس أو أجناس، فيكون بعيداً بمرتبة كـ «نام» بالنسبة
لـ«إنسان» ، أو بعيداً بمرتبتين : كـ «جسم مطلق» بالنسبة له ، أو بثلاث مراتب
كـ «جوهر» بالنسبة له .

س : ما هو النوع ؟

ج : هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب «ما هو؟» .
وبعبارة أخصر : هو صفة جماعة متفقة بالصورة، ويعمها معنى واحد، كـ«إنسان»
بالنسبة إلى أفرادِهِ ، فإنَّ هذه الأفراد كثرة متفقة الصور يعمها معنى واحد، يعبر
عنه بـ «إنسان» وهذا هو النوع .



س : ما هو الفصل ^(١) ؟

ج : هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب «أي نوع هو في ذاته» .

وبعبارة أوضح : هو الصفة التي لا يتصور الموصوف إلا بها، ومتى بطلت بطل الموصوف، كـ «ناطق» ^(٢) بالنسبة إلى «الإنسان»، فإن النطق الفكري صفة لا يتصور الإنسان إلا به .

س : إلى كم ينقسم الفصل ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : فصل قريب ، وفصل بعيد .

س : ما هو الفصل القريب ؟

ج : هو ما يُميز الشيء عن جنسه القريب ، كـ «ناطق» لـ «إنسان» .

س : ما هو الفصل البعيد ؟

ج : هو ما يُميز الشيء عن جنسه البعيد ، كـ «حساس» لـ «إنسان» .

(١) إنما سُمي «فَصْلاً» ؛ لأنه يفصل الجنس فيجعله نوعاً ، وبه يحد النوع .

(٢) ومن أمثلة الفصل : «حرارة النار ، ورطوبة الماء ، وبيوسة الحجر ، ونمو النبات ، والحس والحركة في الحيوان ، والتلون في الخبز» .

س : ما هو العرض الخاص ؟

ج : هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب «أيّ عرض هو» .

ويسمى أيضًا: «خاصة» بالنسبة إلى «الإنسان» .

س : ما هو العرض العام ؟

ج : هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة إلا أنه لا يُقال في الجواب أصلاً، كـ «ماش» بالنسبة إلى «الإنسان» .

س : إلى كم ينقسم العرض مُطلقاً ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : عرض لازم ، وعرض مُفارق .

س : ما هو العرض اللازم ^(١) ؟

ج : هو ما امتنع انفكاكه عن معروضه، كـ «ضاحك بالقوة» بالنسبة لـ «إنسان»، وكـ «متحرك ومتنفس بالقوة» بالنسبة لـ «حيوان» .

(١) وقد يعرف خصوص «العرض الخاص اللازم» : بأنه صفة تكون في جميع أفراد النوع كل حين في جميع العمر، ويسمى أيضًا: «خاص الخاص» .

ومن أمثله: «البكاء للإنسان، والصهيل للخيول، والنهيق للحمار» .

س : ما هو العرض المفارق ^(١) ؟

ج : هو ما لم يمتنع انفكاكه عن معروضه، كـ «ضاحك» بالفعل بالنسبة لـ «إنسان»

س : ما هي مراتب الأجناس المتسلسلة ؟

ج : مراتبها ثلاثة : جنس عال ، و جنس سافل ، و جنس متوسط .

س : ما هو الجنس العالي ؟

ج : هو ما لا جنس فوقه ، وتحتة أجناس ، وهو أعم الأجناس ، ويسمى «جنس الأجناس» أيضًا كـ «الجوهر، والكم» .

س : ما هو الجنس السافل ؟

ج : هو ما كانت فوقه أجناس ، وتحتة أنواع ، أو هو أخص الأجناس ، كـ «الحيوان» .

س : ما هو الجنس المتوسط ؟

ج : هو ما كان فوقه جنس وتحتة كذلك .

أو : هو ما كان أعم من الجنس السافل ، وأخص من الجنس العالي ، كـ «الجسم النامي، ومطلق الجسم» .

(١) وقد يعرف خصوص «العرض الخاص المفارق» : بأنه صفة تكون في بعض أفراد النوع، أو في جميع أفرادها ولكن في وقت دون وقت، فالأول كالكتابة والنجارة والحدادة، والثاني كالشيب في الإنسان فإنه يكون في آخر العمر .

المقولات العشر

س : كم أقسام الجنس العالي ؟

ج : أقسامه عشرة^(١)، وتسمى : «المقولات العشر»^(٢) .

وهي : «جواهر، وكم، وكيف، وإضافة، وأين، ومتى، ومِلْك، ووَضْع، وأن يفعل، وأن ينفعل»، والتسعة الأخيرة أَعْرَاضٌ .

س : ما هو الجوهر ؟

ج : هو القائم بنفسه، والقابل للأعراض المتضادة ، ك «ذواتنا، والحقول، والأمتعة، والمباني» .

(١) وليس يشذ عنها شيء في هذا الكون، فلا شيء في دَارِك، أو في حَقْلِك، أو في السماء، أو الكواكب إلا وهو دَاخِلٌ في هذه الأقسام العشرة .

(٢) قد جمع بعضهم هذه المقولات العشر في قوله :

قمر غزير الحسن ألطف مصره * قد قام يكشف غمتي لما انثنى

فأشار إلى الجوهر بقوله «قمر» ، وإلى الكم بقوله «غزير» أي: كثير ، وإلى كيف بقوله «الحسن» ، وإلى الإضافة بقوله «ألطف» ، وإلى أين بقوله «مصره» ، وإلى الوضع بقوله «قام» ، وإلى أن يفعل بقوله «يكشف» ، وإلى الملك بقوله «غمتي» ، وإلى متى بقوله «لما» ، وإلى أن ينفعل بقوله « انثنى» .



س : ما هو العرض ؟

ج : هو القائم بالجواهر ، ويكون الجوهر موصوفاً به .

س : ما هو الكم ؟

ج : هو المقدار ، شأنه أن يقبل القسمة لذاته .

س : إلى كم ينقسم الكم ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : كم منفصل : ك «خمس» من «خمس قروش» ، فإنها منفصلة عن معدوداتها القروش ، وكم متصل ك «سطح المنزل» فإنه متصل بالمنزل .

س : ما هو الكيف ؟

ج : هو عرض شأنه أن لا يقبل القسمة واللاقسمة لذاته ، وأن لا يتوقف تصوره على تصور غيره ، كالألوان ^(١) .

س : ما هي الإضافة ؟

ج : هي النسبة العارضة للجسم بالقياس إلى نسبة أخرى . كالأبوة ^(٢) العارضة للأب ، والبنوة العارضة للابن ، فإن كلا منهما نسبة تعقل بالقياس إلى نسبة أخرى .

(١) وكالحلاوة والمرارة ورائحة زكية ومنتنة ونعومة وخشونة ونور وظلمة وصوت قوي وضعيف .

(٢) وما أشبههما من الأسماء التي تقع بين اثنين مشتركين في معنى ، وذلك المعنى ليس موجوداً في هاتين الذاتين ، وإنما هو في نفس المتفكر كالأخوة والزوجية ، وكون الشخص جازاً أو صديقاً أو شريكاً وأصغر أو أكبر وأجمل وأغنى .

س : ما هو الأين ؟

ج : هو حصول الشيء في المكان ^(١) .

س : إلى كم ينقسم الأين ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : أين حقيقي ، وأين غير حقيقي .

س : ما هو الأين الحقيقي ؟

ج : هو حصول الشيء في مكانه المختص به .

س : ما هو الأين الغير الحقيقي ؟

ج : هو حصول الشيء في مكانه الذي لا يختص به ، ككون خالد في مدرسة أو بلد كذا .

س : ما هو المتى ؟

ج : هو حصول الشيء في الزمان ^(٢) .

س : إلى كم ينقسم المتى ؟

ج : ينقسم كالأين إلى قسمين : متى حقيقي ، ومتى غير حقيقي .

س : ما هو المتى الحقيقي ؟

ج : هو حصول الشيء في الزمان الذي ينطبق عليه ، ككون الكسوف في وقت كذا .

(١) مثل : فوق وتحت .

(٢) كساعة ويوم وليلة وشهر وسنة .



س : ما هو المتى غير الحقيقي ؟

ج : هو حصول الشيء في الزمان الذي لا ينطبق عليه، ككون الكسوف في يوم كذا أو شهر كذا .

س : ما هو الملك ؟

ج : هو هيئة حاصلة للشيء بسبب ما يحيط به، أو ببعضه، وينتقل بانتقاله، كاهيئة^(١) الحاصلة بالتعمم، والتقمص، والتسلح .

س : إلى كم ينقسم المحيط المنتقل ؟

ج : ينقسم إلى قسمين :

طبيعي : كجلد الحيوان .

وغير طبيعي : سواء أحاط بالكل كالثوب ، أو بالبعض كالخاتم .

س : ما هو الوضع ؟

ج : هو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبتين هما نسبة^(٢) بعض أجزائه إلى بعض، ونسبة أجزائه^(٣) إلى الأمور الخارجة عنه .

(١) وككون زيد يملك دارا وعقارا وله حلم وخلق وعلم .

(٢) بالقرب والبعد والمحاذاة وغيرها .

(٣) بأن تختلف بها الأجزاء في الموازاة والانحراف والقرب والبعد بالقياس إلى جهات العالم .

كهيئة الإنسان في القيام فإنه يعتبر فيه نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض ، ونسبة تلك الأجزاء إلى أمور خارجة عنها^(١)، كمثّل كون رأسه من فوق ورجليه من أسفل^(٢).

س : ما هو أن يفعل ؟

ج : هو كون^(٣) الشيء مؤثراً في غيره ، كالقاطع^(٤) ما دام قاطعاً .

س : ما هو أن ينفع ؟

ج : هو كون^(٥) الشيء متأثراً من غيره ، ك«المنقطع»^(٦) ما دام منقطعاً .

(١) ولا تكفي النسبة الأولى فقط في الوضع وإلا لزم أن يكون الانعكاس قياماً .

(٢) وكهيئة الإنسان في استلقائه وقعوده وانبطاحه ونومه وهيئة الحديقة والحقل والمساكن فإن لها هياها خاصة .

(٣) فهو غير مبدأ الفعل لبقائه بعد .

(٤) وكالنار والثلج والصانع والمعلم .

(٥) فهو غير أثر الفعل لبقائه بعد فإن يفعل وأن ينفع إنما يقال على التأثير والتأثر ما داما فإذا انقضيا يقال لهما الفعل والانفعال .

(٦) وكالكروسي والباب والبناء والمفتاح والزراعة وما أشبه ذلك من كل مصنوع أو قابل للأثر كالمحرق بالنار والغريق والمأكول والمضروب والمشروب .



المعرفات

س : ما هو المعرّف ؟

ج : هو ما يقال على الشيء لإفادة تصوره .

س : إلى كم ينقسم المعرّف ؟

ج : ينقسم إلى ثلاثة أقسام : حد ، ورسم ، ولفظي .

س : ما هو الحد ؟

ج : هو ما يكون بجميع الذاتيات ، أو بعضها ، ويسمى : «معرّفًا حقيقيًا» أيضًا .

س : إلى كم ينقسم الحد ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : حد تام ، وحد ناقص .

س : ما هو الحد التام ؟

ج : هو ما يكون بجميع ^(١) الذاتيات - أعني : ما يكون بالجنس والفصل القريبين ،

كتعريف ^(٢) الإنسان : بأنه «حيوان ناطق» .

(١) ولهذا لا يجوز أن يكون للشيء حدان تامان فيستحيل أن يكون النوع الواحد له فصلان على

البدل بخلاف الرسم واللفظي فلا يمتنع تعددهما لجواز تعدد الخواص والألفاظ المترادفة.

(٢) وتعريف الخمر بأنه : « شراب مسكر معتصر من العنب » .

س : ما هو الحد الناقص ؟

ج : هو ما يكون ببعض الذاتيات - أعني : بالجنس البعيد^(١) والفصل القريب -
كتعريف الإنسان : بأنه «جسم ناطق» .

أو بالفصل القريب وحده^(٢) ، كتعريف الإنسان : بأنه «ناطق» .

س : ما هو الرسم ؟

ج : هو ما يكون ببعض الذاتيات مع العرضيات ، أو بالعرضيات فقط ، ويسمى :
«معرفاً رسمياً» أيضاً .

س : إلى كم ينقسم الرسم ؟

ج : ينقسم إلى قسمين أيضاً : رسم تام ، ورسم ناقص .

س : ما هو الرسم التام ؟

ج : هو ما يكون بالجنس القريب والخاصة اللازمة له ، كتعريف الإنسان : بأنه
«حيوان ضاحك» .

س : ما هو الرسم الناقص ؟

ج : هو ما يكون بالخاصة فقط ، كتعريف الإنسان^(٣) : بأنه «ضاحك» .

(١) مثل الجنس البعيد فصله على التحقيق ، كتعريف الإنسان : بأنه «حساس ناطق» .

(٢) بناء على جواز التعريف بالمفرد ، والأصح عدم جوازه ، فلا يجوز التعريف إلا بمتعدد .

(٣) وكتعريف الخمر : بأنه مائع يقذف بالزبد .



س : ما شرط تمام الحد والرسم ؟

ج : شرطه : تقديم الجنس ، فلو آخر الجنس عن الفصل كان حدًا ناقصًا ، أو آخره عن الخاصة كان رسمًا ناقصًا .

س : ما هو المعرّف اللفظي ؟

ج : هو لفظ مبدل عن لفظ آخر ، وكان أشهر منه مرادفًا له ، كتعريف القمح بالبر ، وتعريف العقار بالخمير .

س : ما هي شروط المعرّف ؟

ج : يشترط له خمسة أمور :

أحدها : أن يكون مطردًا - أي : مانعًا من دخول شيء من أفراد غير المعرّف - .

وثانيها : أن يكون مُنعكسًا - أي : جامعًا لأفراد المعرّف - .

وثالثها : أن يكون ظاهرًا ^(١) .

ورابعها : أن يُجتنب فيه الألفاظ الغريبة والمشاركة المجازية ^(٢) .

وخامسها : وهو ^(٣) خاص بالحد أن لا تُذكر « أو » ^(٤) .

(١) فلا يعرف الشيء بالأخفى ، كقولهم في تعريف النار : بأنه « جسم كالنفس » ولا يعرف بها يتوقف تعقله على تعقل غيره للزوم الدور .

(٢) لئلا يلزم إلى بيانها فتطول المسافة .

(٣) لأن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصتين .

(٤) نعم يجوز ذكر « أو » في الحد بجعلها للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر : بأنه الفكر المؤدي إلى علم أو ظن .



مبادئ التصديقات

القضية

تقيضها، عكسها



القضية

س : ما هي القضية ؟

ج : هي القول الذي يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب .

س : إلى كم تنقسم القضية ؟

ج : تنقسم إلى قسمين : محلية ، وشرطية .

س : ما هي القضية المحلية ^(١) ؟

ج : هي التي يكون طرفاها مفردين ، نحو : «خالد حاضر» .

س : ما هي أجزاء المحلية ؟

ج : أجزاؤها ثلاثة :

الأول : يسمى : «موضوعاً» ^(٢) ، وهو الطرف الأول من طرفيها ، ويسمى أيضاً : «محكوماً عليه» .

والثاني : يسمى : «محمولاً» ^(٣) ، وهو الطرف الثاني منها ، ويسمى أيضاً : «محكوماً به» .

(١) وقد تسمى «مقدمة» إذا وقعت صغرى أو كبرى قياس ، و«نتيجة» إذا جاءت أثر قياس ،

و«دعوى» إذا لم تكن أثر قياس ولم يكن هناك خصم ، و«مطلوباً» إن كان هناك خصم ، إذن

فهذه أسماء مختلفة التراكيب ، والمسمى شيء واحد .

(٢) لأنه وضع للحكم عليه بشيء .

(٣) لحمله على شيء .

والجزء الثالث: هو النسبة الواقعة بينهما، وقد يدل عليها بلفظ يسمى: رابطة^(١).

س : ما هي الرابطة ؟

ج : هي لفظ دال على النسبة الواقعة بين طرفي العملية .

س : إلى كم تنقسم الرابطة ؟

ج : تنقسم إلى قسمين :

رابطة زمانية : بأن تكون فعلاً ناسخاً للابتداء كلفظ «كان» ، و«وجد» .

ورابطة غير زمانية : بأن كانت اسماً كلفظ «هو» .

س : لمرسميت عملية ؟

ج : لما فيها من الحمل ، وهو الحكم بثبوت شيء لشيء ، أو نفيه عنه .

س : ما هي القضية الشرطية ؟

ج : هي التي لا يكون طرفاها مفردين بأن كانتا قضيتين حمليتين على نهج

مخصوص^(٢) . أو : التي يحكم فيها على التعليق بشرط .

(١) من هنا علم أن لفظ الرابطة لا يلزم ذكره ، بل يجوز حذفه ؛ لدلالة الحال عليه ؛ أو لعدم الاحتياج إليه نحو قولك : «قام خالد» .

(٢) فإذا قلت : «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود» فهذه القضية الواحدة فيها قضيتان حمليتان، فقولك «الشمس طالعة» قضية حملية، وقولك «النهار موجود» قضية حملية أخرى،

س : ما هي أجزاء الشرطية ؟

ج : لها جزآن فقط : الأول يسمى : «مُقَدِّمًا»^(١) ، وهو الطرف الأول من طرفيها .
والثاني يسمى : «تَالِيًا»^(٢) ، وهو الطرف الآخر ، ولا رابطة بينهما .

س : لم سميت شرطية ؟

ج : لوجود أداة الشرط فيها .

س : إلى كم تنقسم العملية باعتبار النسبة ؟

ج . تنقسم إلى قسمين : موجبة ، وسالبة .

س : ما هي العملية الموجبة ؟

ج : هي التي يكون الحكم فيها بثبوت شيء لشيء ، نحو : «كل إنسان حيوان» .

س : ما هي العملية السالبة ؟

ج : هي التي يكون الحكم فيها بنفي شيء عن شيء نحو : «لا شيء من الإنسان بحجر» .

=

وبإدخالك لفظة «إن» صارتا قضية شرطية متصلة، شرط فيها وجود المقدم لوجود التالي بكلمة شرط.

(١) لتقدمه لفظًا أو حكمًا .

(٢) لتلوه الأول ، أي : تبعيته .

س : إلى كم تنقسم الحملية باعتبار الموضوع ؟

ج : تنقسم إلى أربعة أقسام : شخصية ، وجزئية ، وكلية ، ومهملة .
وزاد بعضهم قسماً خامساً هو : «الطبيعية» ^(١) .

س : ما هي الشخصية ؟

ج : هي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئياً معيناً، نحو : «خالد كاتب» ، وتسمى أيضاً : «مخصوصة» ^(٢) .

س : ما هي الجزئية ؟

ج : هي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئياً غير معيّن ، بذكر السور الجزئي ، وهو «بعض» ، و«واحد» في الموجبة / و«ليس بعض» و«بعض ليس» في السالبة، نحو «بعض الإنسان كاتب» .

س : ما هي الكلية ؟

ج : هي التي يكون المحكوم عليه فيها كلياً، بذكر السور الكلي، وهو «كل» و«أل» الاستغرافية، أو العهدية في الموجبة / و«لا شيء» ، و«لا واحد» في السالبة، نحو : «كل إنسان حيوان» ، وتسمى هي والجزئية : «محصورة ومسورة» أيضاً .

(١) وقد تركها الأكثرون ؛ لأنها ليست معتبرة في مسائل العلوم .

(٢) إنها سميت «شخصية» ؛ لتشخص ؛ أو خصوص موضوعها ، وهي في حكم الكلية ، ولهذا اعتبرت في كبرى الشكل الأول ، فيقال : «هذا خالد» و«خالد إنسان» .



س : ما هي المهمة ^(١) ؟

ج : هي التي يكون المحكوم عليه فيها غير مبين كمية أفراده ، ولكنها صالحة لأن تصدق كلية أو جزئية ، نحو : « الإنسان كاتب » .

س : ما هي الطبيعية ؟

ج : هي التي لم يبين فيها كمية الأفراد، ولم تصلح لأن تصدق كلية أو جزئية، نحو: «الحيوان جنس» ، و «الإنسان نوع» .

س : إلى كم تنقسم الشرطية ؟

ج : تنقسم إلى قسمين : متصلة ، ومنفصلة .

س : ما هي الشرطية المتصلة ؟

ج : هي التي يحكم فيها بصدق قضية ^(٢) أو لا صدقها، على تقدير صدق أخرى ^(٣) .

س : إلى كم تنقسم الشرطية المتصلة ؟

ج : تنقسم إلى قسمين : لزومية ، واتفاقية .

(١) وهذه في قوة الجزئية على الصحيح؛ لاحتمالها الكل، والبعض، وهو المتيقن فتحمل عليها.

(٢) هي التالي .

(٣) هي المقدم .

س : ما هي اللزومية ؟

ج : هي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق أخرى
لعلاقة .

س : إلى كم تنقسم اللزومية من حيث علاقتها ؟

ج : تنقسم إلى قسمين : قطعية ، وظنية .

س : ما هي اللزومية القطعية ؟

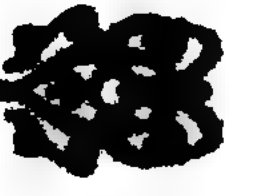
ج : هي اللزومية التي كانت العلاقة فيها توجب ذلك الحكم، كالعليّة^(١)،
والتضايّف^(٢)، نحو: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» ؛ إذ المقدم علة
للتالي .

س : ما هي اللزومية الظنية ؟

ج : هي اللزومية التي كانت العلاقة فيها ترجح ذلك الحكم، نحو: «إن كان الغيم
موجودًا فالمنطق يعقبه» .

(١) أي: ككون المقدم علة للتالي نحو المثال المذكور ، وكذا المعلولية ، أي: كون المقدم معلولاً
للتالي نحو « إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة » ، وكذا كون المقدم والتالي معلولي علة
واحدة نحو : « إن كان النهار موجودًا فالعالم مضيء » .

(٢) نحو : « إن كان زيد أبا لخالد فخالد ابنه » .



س : ما هي الاتفاقية ؟

ج : هي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق أخرى، لا لعلاقة، بل لمجرد الصحبة والازدواج .

نحو: «إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق»؛ إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار حتى يستلزم أو يرجح ترتب الثانية على الأولى ، بل توافقًا على الصدق هنا .

س : ما هي الشرطية المنفصلة ؟

ج : هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين ، أو أكثر في الجملة .

س : إلى كم تنقسم المنفصلة ؟

ج : تنقسم إلى ثلاثة أقسام : حقيقية ، وممانعة جمع ، وممانعة خلو .

س : ما هي المنفصلة الحقيقية ؟

ج : هي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا وكذبًا ، أي : بأنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وتسمى أيضًا : ممانعة الجمع والخلو معًا .

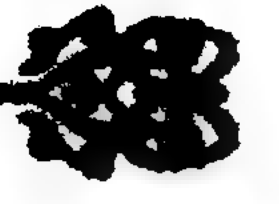
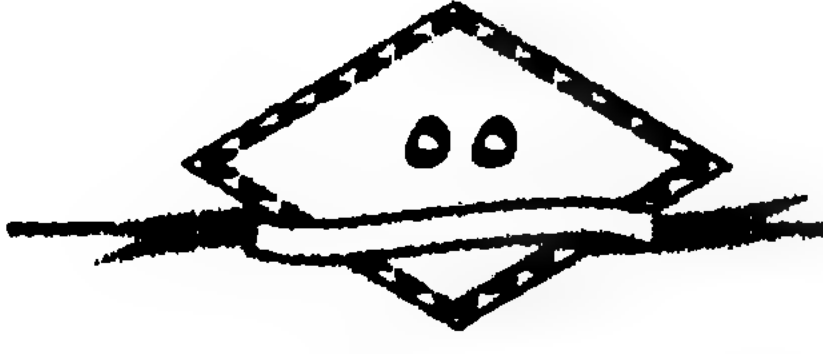
كقولك: «العدد إما زوج أو فرد» ، فيمتنع اجتماع الزوج والفرد في عدد ، ويمتنع خلو العدد عن كل منهما ، وكقول النحاة : « الكلمة : إما اسم وإما فعل وإما حرف » .

س : ما هي مانعة الجمع ؟

ج : هي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا فقط ، أي : بأنها لا يجتمعان ،
نحو : « هذا إما حيوان وإما شجر » ، فيمتنع اجتماع الحيوان والشجر ، ويمكن الخلو
عنهما بأن يكون حائطًا أو معدنًا .

س : ما هي مانعة الخلو ؟

ج : هي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبًا فقط - أي : بأنها لا يرتفعان ،
نحو قولك : « هذا إما نام وإما شجر » ، فهذه تمنع الخلو ، ولا تمنع الجمع ، ونحو :
« زيد إما أن يكون في الماء ، وإما أن لا يغرق » ، فيمكن اجتماعهما بأن يكون زيد
في الماء ولا يغرق ، ويمتنع خلو زيد عنهما ، بأن يكون في غير الماء ويغرق .



الtnاقض^(١)

س : ما هو التناقض؟

ج : هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث إذا صدقت إحداهما كذب - الأخرى بالضرورة .

س : ما شرط تحقق التناقض ؟

ج : إذا كانت القضية شخصية ، أو مهمة فلا يتحقق التناقض بين قضيتين منها إلا بشرط تساويهما في الأمور الثمانية المعبر عنها بالوحدات، وهي « في الموضوع، وفي المحمول، وفي المكان، وفي الإضافة، وفي القوة والفعل ، وفي الكل والجزء، وفي الشرط» .

فالشخصية نحو « خالد قائم » نقيضها « خالد ليس بقائم » ، وبالعكس .

والمهمة نحو « الإنسان حيوان » × « الإنسان ليس حيوان » ، وبالعكس .

(١) اعلم أن القضية أشبه بنور الشمس، والعكس ظلها، والنقيض كالليل، فإذا لم يمكن إقامة البرهان على قضية ما أقمناه إما على بطلان نقيضها فتصدق هي ضرورة، أو على عكسها فتصدق هي كذلك .

وإذا كانت القضية جزئية أو كلية فلا يتحقق التناقض بين قضيتين منها إلا بشرط اختلاف الكمية^(١) - أعني: الكلية والجزئية - زيادة على اختلافهما في الكيف - أعني: الإيجاب والسلب - وفي ذلك أربع صور :

س : ما نقيض الموجبة الكلية ؟

ج : نقيضها السالبة الجزئية .

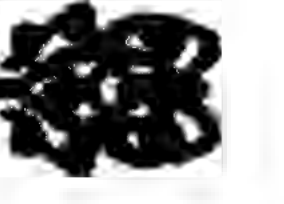
نحو : « كل إنسان حيوان » نقيضه « ليس بعض الإنسان بحيوان »

س : ما نقيض الموجبة الجزئية ؟

ج : نقيضها السالبة الكلية .

نحو : « بعض الإنسان حجر » نقيضه « لا شيء من الإنسان بحجر » .

(١) لأن الكليتين قد تكونان كاذبتين كقولنا : « كل إنسان كاتب » و « لا أحد من الإنسان بكاتب » ، والجزئيتين قد تكونان صادقتين كقولك « بعض الإنسان كاتب » و « بعض الناس ليس بكاتب » فلا يكون صدق إحداهما وكذب الأخرى مطردًا ، هذا وقد جعل بعضهم المهمة في قوة الجزئية وهو الصحيح كما قدمنا ، فيكون نقيضها كلية مخالفة لها في الكيف ، كما أن نقيض الجزئية كلية مخالفة لها في الكيف ، وعليه فنحو « الإنسان حيوان » نقيضه « لا شيء من الإنسان بحيوان » ، ونحو « بعض الإنسان ليس بحيوان » نقيضه « كل إنسان حيوان » .



س : ما نقيض السالبة الكلية ؟

ج : نقيضها الموجبة الجزئية ، نحو : « لا شيء من الإنسان بحجر » نقيضه « بعض الإنسان حجر » .

س : ما نقيض السالبة الجزئية ؟

ج : نقيضها الموجبة الكلية نحو : « ليس بعض الإنسان بحيوان » نقيضه « كل إنسان حيوان » .

العكس^(١)

س : ما هو العكس ؟

ج : هو أن يجعل الموضوع محمولاً ، والمحمول موضوعاً ، مع بقاء ^(٢) الإيجاب والسلب بحيث تبقى القضية صادقة .

س : ما المراد ببقاء القضية صادقة ؟

ج : المراد بذلك : أنه لو صدقت القضية صدق عكسها .

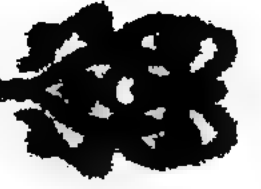
س : متى يكون العكس لازماً مطرداً ؟

ج : يكون مطرداً لكل قضية لم تجتمع فيها خستا الجزء والسلب ، وهي ثلاثة أنواع :

١ - موجبة كلية .

(١) اعلم أن العكس عندهم ثلاثة أنواع : عكس نقيض موافق ، وعكس نقيض مخالف ، وعكس مستو ، وعلى النوع الأخير اقتصرنا هنا ؛ لأنه أكثر استعمالاً وهو المراد به إذا أطلق العكس .

(٢) قد علمت أن المهمة في حكم الجزئية على الصحيح ، وعليه فالموجبة منها تعكس جزئية موجبة ، نحو «زيد حيوان» عكسه «بعض الحيوان زيد» ، والسالبة منها لا تنعكس مطرداً كالجزئية السالبة ، وأما الشخصية فليست تدخل في العلوم ، بل في الصناعات والعادات .



٢ - موجبة جزئية .

٣ - سالبة كلية .

س : ما عكس الموجبة الكلية ؟

ج : عكسها : الموجبة الجزئية ، نحو : « كل إنسان حيوان » عكسه « بعض الحيوان إنسان » .

س : ما عكس الموجبة الجزئية ؟

ج : عكسه « بعض الحيوان إنسان » .

س : ما عكس السالبة الكلية ؟

ج : عكسها : سالبة كلية كنفسها ، نحو « لا شيء من الإنسان بحجر » عكسه « لا شيء من الحجر بإنسان » .

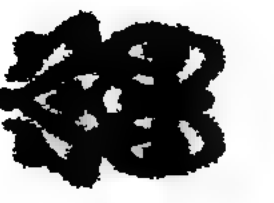
س : ما هي القضية التي لا تنعكس ؟

ج : هي السالبة الجزئية ، نحو « بعض الإنسان ليس بحجر » ، فإنها لا تنعكس عكسًا مطردًا لا سالبة جزئية ، ولا سالبة كلية ، فلا يقال في المثال المذكور : « كل حجر ليس بإنسان » ، وقد تنعكس عكسًا غير مطرد كنفسها ، فيقال في المثال المذكور : « بعض الحجر ليس بإنسان » .



مقاصد الصديقات

الأقيسة، مواردها



القياس

س : ما هو القياس ؟

ج : هو قول مؤلف من قضايا يلزم من تسليمها بالضرورة قضية أخرى ، وله «مادة ، وصورة»^(١) ، ويسمى أيضًا : «دليلاً»^(٢) عندهم .

نحو قولنا : «العالم حادث» و «كل حادث له صانع» فهاتان قضيتان يلزم من تسليمهما ضرورة قضية أخرى هي قولنا «العالم له صانع» .

س : ما هي نتيجة القياس ؟

ج : هي قضية لزمّت من تسليم قضايا قياس ، وتسمى أيضًا : «مطلوبًا» .

(١) من المعلوم أن كل شيء له مادة وصورة ، فمادة البيت المبني الحجر والخشب والحديد والسمنت وما أشبه ذلك ، وهكذا القياس له «مادة وصورة» : فمادته هي : القضايا ، وصورته هي : هيئة التأليف منها ومن الأشكال الأربعة الآتية .

(٢) فالدليل عند المناطق حيث فسر بما ذكر لا بد في جميعه من تركبه من مقدمتين «صغرى» ، وكبرى» وهما كالشاهد عند الحاكم في اعتبارهما ؛ لتحصيل المطلوب ، إلا أن الدليل يستحيل أن يكون أقل منهما أو أكثر ، بخلاف حكم الحاكم لا يستحيل أن يكون بأقل من اثنين أو أكثر ؛ لثبوت رمضان بشاهد واحد ، وثبوت الزنا بأربعة .

وأما الدليل عند الأصوليين : فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري «كالعالم» للصانع ، و«الكتاب والسنة والإجماع» للأحكام ، فهو مفرد لا يحتاج إلى مقدمتين .

س : إلى كم ينقسم القياس باعتبار الصورة ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : (١) قياس اقتراني . (٢) وقياس استثنائي .

س : ما هو القياس الاقتراني ؟

ج : هو قياس لا تذكر معه النتيجة، ولا نقيضها بالفعل^(١)، نحو قولنا: «كل جسم مؤلف حادث» ف «كل جسم حادث» فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية في القياس ، بل ذكرت فيه متفرقة .

س : لم سمي اقترانيًا ؟

ج : لاقران الحدود الثلاثة فيه بلا استثناء، وهي «الأصغر، والأوسط، والأكبر».

س : ما هو الحد الأصغر ؟

ج : هو موضوع النتيجة، والغالب فيه أنه أقل أفرادًا من المحمول.

س : ما هو الحد الأكبر ؟

ج : هو محمول النتيجة، والغالب فيه أنه أكثر أفرادًا .

(١) وقد يسمى هذا القسم أيضًا قياسًا حليًا ؛ إذ لا فائدة فيه إلا من الحملية ، وأما من الشرطية فلا جدوى فيه ؛ ولهذا قال صاحب السلم «واختص بالحملية» ، فمثاله من الشرطيات «كلما كان الإنسان ناطقًا كان حيوانًا» و«كلما كان حيوانًا كان جسمًا» ف «كلما كان الإنسان ناطقًا كان جسمًا» .



س : ما هو الحد الأوسط ؟

ج : هو المكرر في المقدمتين^(١) الصغرى والكبرى ، فيقع متوسطاً جامعاً بينهما .

س : ما هي المقدمة الكبرى ؟

ج : هي قضية وضع فيها الحد الأكبر، مثال ذلك قولك «خائن الأمة مبغض»
و«كل من أبغض أمته لا يولّي الحكم عليها إذا كانت مستقلة» ف «خائن الأمة لا
يولّي الحكم عليها إذا كانت مستقلة» .

فموضوع هذه النتيجة : «خائن الأمة» ، وهو الحد الأصغر .

ومحمولها : « لا يولّي الحكم ... إلخ » ، وهو الحد الأكبر .

والمقدمة الأولى التي فيها الحد الأصغر : مقدمة صغرى .

والمقدمة الثانية التي فيها الحد الأكبر : مقدمة كبرى .

والمكرر وهو « مبغض » : هو الحد الأوسط .

وهيئة التأليف من المقدمتين هي : صورة القياس ، وتسمى : «شكلاً» .

س : ما هو الشكل ؟

ج : هو عبارة عن المقدمتين الصغرى والكبرى باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر
والأكبر .

(١) يبدو من هنا أن القياس والدليل عندهم مقدمتان فقط ، وما يوجد من أكثر المقدمات فهو دليل على البعض منها على المطلوب كالقياس الذي ذكرت فيه علته .

س : ما هو الضرب ؟

ج : هو عبارة عن المقدمتين باعتبار كمهما وكيفهما .

س : ما حكم القياس الاقتراني باعتبار الإنتاج ؟

ج : حكمه أن تحذف الحد الأوسط من مقدمتيه فتبقى النتيجة من الحدين الأصغر والأكبر .

س : ما حكم نتيجة القياس الاقتراني كمًا وكيفًا ؟

ج : حكمها أنها تتبع أحسن المقدمتين في الكم والكيف :

فإذا كانت إحداهما سالبة ، والأخرى موجبة ، كانت النتيجة سالبة .

وإذا كانت إحداهما جزئية ، والأخرى كلية ، كانت النتيجة جزئية ؛ لأنّ السلب

أخس من الإيجاب ، والجزئي أخس من الكلي .

س : كم أشكال القياس الاقتراني ؟

ج : أشكاله أربعة .

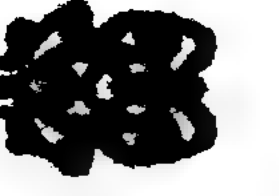
ولكل شكل منها خاصية ، وشرط إنتاج ، وضروب منتجة^(١) :

(١) اعلم أنّ كلّ شكل من الأشكال الأربعة ضروبه بحسب القسمة العقلية ستة عشر ،

فالضروب الممكنة للأشكال الأربعة ٦٤ ، غير أن المنتجة منه ٢٢ ضربًا ، الشكل الأول ٤ ،

وللشكل الثاني ٤ ، وللشكل الثالث ٦ ، وللشكل الرابع ٨ ، وهي التي ذكرتها هنا ، وما سوى

ذلك وهي ٤٢ ضربًا فضروب عقيمة غير منتجة .



س : ما خاصية الشكل الأول ؟

ج : خاصيته : أن يكون الحد الأوسط محمولاً في الصغرى، موضوعاً في الكبرى،
نحو : « العالم متغير » و « كل متغير حادث » ف « العالم حادث » .

س : ما شرط إنتاج الشكل الأول ؟

ج : شرطه : أن تكون الصغرى موجبة، والكبرى كلية، فينتج المطالب الأربعة^(١).

س : كم الضروب المنتجة للشكل الأول ؟

ج : ضروبه المنتجة حسب الشرط المذكور أربعة^(٢) :

١ - موجبتان كليتان .

(١) هي : الإيجاب الكلي ، والسلب الكلي ، والإيجاب الجزئي ، والسلب الجزئي ، ومن هذا الشرط علم أن خاص الخاص للشكل الأول الذي لا يشارك فيه سواه من الأشكال أنه لا يكون في مقدماته سالبة جزئية .

(٢) فالضرب الأول نتيجته كلية موجبة: نحو: «كل إنسان حيوان» و«كل حيوان جسم» ف«كل إنسان جسم» ، والثاني نتيجته موجبة جزئية : نحو: «بعض الوضوء عبادة» و«كل عبادة تفتقر إلى نية» ف«بعض الوضوء يفتقر إلى نية» ، والثالث نتيجته سالبة كلية: نحو: «كل وضوء عبادة» و«لا شيء من العبادة بمستغن عن النية» ف«لا شيء من الوضوء بمستغن عن النية» ، والرابع نتيجته سالبة جزئية : نحو: «بعض الوضوء عبادة» و«لا شيء من العبادة بمستغن عن النية» ف«ليس بعض الوضوء بمستغن عن النية» .

٢ - موجبتان كبراهما كلية .

٣ - كليتان كبراهما سالبة .

٤ - الصُّغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية .

س : ما خاصية الشكل الثاني ؟

ج : خاصيته : أن يكون الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين الصغرى والكبرى ،
نحو: «كل إنسان حيوان» ، و «لا شيء من الحجر بحيوان» ف «لا شيء من الإنسان
بحجر» .

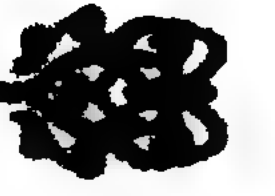
س : ما شرط إنتاج الشكل الثاني ؟

ج : شرطه : أن لا تتشابه المقدمتان سلباً وإيجاباً، بل إحداهما سالبة، والأخرى
موجبة ، فلا ينتج إلا سالبة .

س : كم الضروب المنتجة للشكل الثاني ؟

ج : ضروبه المنتجة حسب الشرط المذكور أربعة ^(١) أيضاً :

(١) أي : كالشكل الأول، فالضرب الأول من الشكل الثاني: نتيجه كلية سالبة: نحو: «كل
إنسان حيوان» و «لا شيء من الحجر بحيوان» ف «لا شيء من الإنسان بحجر» .
والثاني: نتيجه كلية سالبة أيضاً: نحو: «لا شيء من الحجر بحيوان» و «كل إنسان حيوان»
ف «لا شيء من الحجر بإنسان» .



١ - كليتان ، كبراهما سالبة .

٢ - كليتان ، كبراهما موجبة .

٣ - الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية .

٤ - الصغرى سالبة جزئية ، والكبرى موجبة كلية .

س : ما خاصية الشكل الثالث ؟

ج : خاصيته : أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين ، نحو : «كل إنسان حيوان» و «كل إنسان ناطق» ف «بعض الحيوان ناطق» .

س : ما شرط إنتاج الشكل الثالث ؟

ج : شرطه : أن تكون المقدمة الصغرى موجبة ، وأن تكون إحدى المقدمتين كلية ، فلا ينتج إلا الجزئية ^(١) .

=

والثالث: نتيجته جزئية سالبة: نحو: «بعض الحيوان إنسان» و «لا شيء من الحجر بإنسان» ف «بعض الحيوان ليس بحجر» .

والرابع: نتيجته جزئية سالبة أيضاً: نحو: «ليس بعض الحيوان بإنسان» و «كل ناطق إنسان» ف «بعض الحيوان ليس بناطق» .

(١) كما أن الشكل الثاني لا ينتج إلا سالبة .

س : كم الضروب المنتجة للشكل الثالث ؟

ج : ضروبه المنتجة حسب الشرط المذكور ستة ^(١):

- ١ - موجبتان كليتان .
- ٢ - كليتان ، كبراهما سالبة .
- ٣ - موجبتان ، صغراهما جزئية .

(١) الضرب الأول منها ينتج موجبة: نحو: «كل حيوان جسم» و «كل حيوان نام» ف«بعض الجسم نام» .

والثاني ينتج سالبة جزئية : نحو: «كل إنسان حيوان» و «لا شيء من الإنسان بفرس» ف«بعض الحيوان ليس بفرس» .

والثالث : ينتج موجبة جزئية : نحو «بعض الحيوان إنسان» و «كل حيوان جسم» ف«بعض الإنسان جسم» .

والرابع ينتج موجبة جزئية أيضًا: نحو «كل إنسان حيوان» و«بعض الإنسان جسم» ف«بعض الحيوان جسم» .

والخامس ينتج سالبة جزئية : نحو «بعض مجهول الصفة غائب» و «لا شيء من مجهول الصفة يصح بيعه» ف «بعض الغائب ليس هو يصح بيعه» .

والسادس ينتج سالبة جزئية أيضًا : نحو «كل حيوان جسم» و «بعض الحيوان ليس بفرس» ف«بعض الجسم ليس بفرس» .

وبالجملة فثلاثة منها تنتج موجبة جزئية ، وثلاثة أخرى تنتج سالبة جزئية .

٤ - موجبتان ، والكبرى جزئية .

٥ - الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية .

٦ - الصغرى موجبة كلية ، والكبرى سالبة جزئية .

س : ما خاصية الشكل الرابع ؟

ج : خاصيته : أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى، محمولاً في الكبرى،

نحو : « كل إنسان حيوان » و « كل ناطق إنسان » ف « بعض الحيوان ناطق » .

س : ما شرط إنتاج الشكل الرابع ؟

ج : شرطه أحد أمرين :

١ - أن تكون المقدمتان موجبتين مع كلية الصغرى .

٢ - أن تكونا مختلفتين بالإيجاب والسلب مع كلية إحداهما .

فلا ينتج الإيجاب الكلي^(١) .

س : كم الضروب المنتجة للشكل الرابع ؟

ج : ضروبه المنتجة حسب الشرط المذكور ثمانية^(٢) :

(١) أي : وينتج ثلاثة مطالب ، أعني : الإيجاب الجزئي ، والسلب الجزئي ، والسلب الكلي .

(٢) فالضرب الأول ينتج موجبة جزئية : نحو : « كل إنسان حيوان » و « كل ناطق إنسان » ف « بعض الحيوان ناطق » .

١ - موجبتان كليتان .

٢ - موجبتان ، كبراهما جزئية .

٣ - كليتان ، كبراهما موجبة .

=

والثاني ينتج موجبة جزئية أيضًا: نحو: «كل إنسان حيوان» و «بعض الناطق إنسان» ف«بعض الحيوان ناطق» .

والثالث ينتج سالبة كلية : نحو: «لا شيء من العبادة بمستغن عن النية» و «كل وضوء عبادة» ف«لا شيء من المستغني عن النية بوضوء» .

والخمسـة الباقية نتائجها سـوالـب جزئيات :

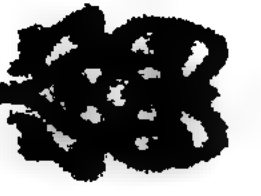
فالرابع نحو: «كل إنسان حيوان» و «لا شيء من الفرس بإنسان» ف«بعض الحيوان ليس بفرس» .

والخامس نحو: «بعض الإنسان حيوان» و «لا شيء من الفرس بإنسان» ف«بعض الحيوان ليس بفرس» .

السادس : نحو: «بعض المستيقظ ليس بنائم» و «كل كاتب مستيقظ» ف«بعض النائـم ليس بكاتب» .

والسابع : نحو: «كل كاتب متحرك الأصابع» و«بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب» ف«بعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع» .

والثامن : نحو: «لا شيء من المتحرك بساكن» و «بعض المتقل متحرك» ف«بعض الساكن ليس بمتقل» .



٤ - كليتان ، كبراهما سالبة .

٥ - الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة .

٦ - الصغرى سالبة جزئية ، والكبرى موجبة كلية .

٧ - الصغرى موجبة كلية ، والكبرى سالبة جزئية .

٨ - الصغرى سالبة كلية ، والكبرى موجبة جزئية .

س : ما هو أكمل الأشكال الأربعة إنتاجاً ؟

ج : أكملها الشكل الأول^(١) ؛ ولذا يسمى عندهم بالشكل الكامل ؛ لأنه منتج المطالب الأربعة ؛ ولأنه جاء على النظم الطبيعي ، وهو انتقال من الموضوع إلى الحد الأوسط ، ثم منه إلى المحمول ، حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول ؛ لكونه فرداً من أفراد الوسط .

(١) ولهذا كانت الأشكال الثلاثة الباقية ترد إليه ، فالشكل الثاني يرد إليه بعكس المقدمة الكبرى ، والشكل الثالث بعكس المقدمة الصغرى ، والشكل الرابع إما بعكس المقدمتين الصغرى والكبرى ، وإما بعكس الترتيب ، فتجعل المقدمة الصغرى مكان الكبرى ، وتجعل الكبرى مكان الصغرى .

س : ما هو القياس الاستثنائي ؟

ج : هو ما يكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل^(١) .

ويسمى أيضًا : «قياسًا شرطيًا» .

نحو : «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، «لكن الشمس طالعة» ف«النهار موجود» فهذه النتيجة مذكورة بهيئتها الاجتماعية في تالي القياس .

س : إلى كم ينقسم القياس الاستثنائي ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : قياس استثنائي متصل . وقياس استثنائي منفصل .

س : ما هو القياس الاستثنائي المتصل ؟

ج : هو قول مؤلف من قضيتين إحداهما^(٢) تتألف من جملتين قرن بهما شرط ، والأخرى قضية واحدة^(٣) يقرن بها كلمة الاستثناء .

(١) بأن يكون طرفاها مذكورين فيه بالفعل نحو المثال المذكور، أو يكون طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل نحو قوله تعالى «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» والتقدير: لكنها لم تفسدا ، فلم يكن فيهما إله غير الله، ومعنى الفساد: هو خروج الشيء عن حيز الاعتدال والاستواء، فضده: الإصلاح .

(٢) وتسمى كما سبق «قضية شرطية متصلة» وجملتاها حملتان، أولاهما تسمى المقدم، وأخراهما تسمى التالي .

(٣) وتسمى هذه الأخرى بالقضية الاستثنائية ؛ لاشتغالها على أداة الاستثناء أعني «لكن» .



س : ما حكم القياس الاستثنائي المتصل باعتبار الإنتاج ؟

ج : حكمه : أن تستثني عين المقدم ، أو نقيض التالي هذا إن لم يكن التالي مساوياً للمقدم ، وإلا فلك أن تستثني عين التالي ، أو نقيض المقدم .

س : ما حكم نتيجة القياس الاستثنائي المتصل ؟

ج : حكمها : أن استثناء عين المقدم ينتج عين التالي ، نحو : «إن كان هذا إنسان فهو حيوان» ، «لكنه إنسان» فـ«هو حيوان» .

وأن استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم ، كما إذا قلنا في المثال المذكور «لكنه ليس بحيوان» فـ«ليس بإنسان» .

ويزيد ما إذا كان التالي مساوياً للمقدم بأن استثناء عين التالي ينتج عين المقدم ، واستثناء نقيض المقدم ينتج نقيض التالي .

نحو : « إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » ، «ولكن النهار موجود» فـ«الشمس طالعة» ، أو « لكن الشمس غير طالعة » فـ«النهار غير موجود»^(١) .

س : ما هو القياس الاستثنائي المنفصل ؟

ج : هو قول مؤلف من قضيتين ، إحداهما قضية شرطية منفصلة ، والأخرى قضية استثنائية .

(١) فيكون المنتج هنا أربعة أوجه ، وفيما عدا ذلك المنتج وجهان فقط ، والعقيم وجهان .

س : ما حكم القياس الاستثنائي المنفصل باعتبار الإنتاج ؟

ج : حكمه : إذا كانت قضيتها الشرطية المنفصلة حقيقية فتستثني عين أحد الطرفين أو نقيضه ، وإذا كانت مانعة الجمع فتستثني عين أحدهما فقط ، وإذا كانت مانعة الخلو فتستثني نقيض أحدهما فقط .

س : ما حكم نتيجة القياس الاستثنائي المنفصل ؟

ج : حكمها : أن استثناء عين أحد طرفي قضيته الشرطية المنفصلة ينتج نقيض الآخر ، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر (١) :

فالحقيقية : نحو «العدد : إما زوج أو فرد» ، «لكنه زوج» ف «ليس بفرد» .

و «لكنه فرد» ف «ليس بزوج» .

أو «لكنه ليس بزوج» ف «هو فرد» .

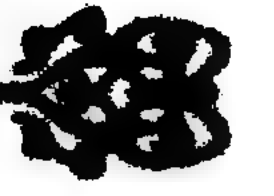
أو «لكنه ليس بفرد» ف «هو زوج» .

ومانعة الجمع : نحو : «إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود» ، «لكنه أبيض» ف «ليس بأسود» .

أو «لكنه أسود» ف «ليس بأبيض» .

(١) فيكون المنتج في الحقيقية أربعة أوجه ، وفي مانعة الجمع وجهين ، والعقيم وجهان ، وفي

مانعة الخلو المنتج وجهان والعقيم وجهان .



ومانة الخلو: نحو: «إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود» ، «لكنه أبيض»
ف«هو غير أسود» .
أو «لكنه أسود» ف «هو غير أبيض» .





مواد الأقيسة

س : كم مواد الأقيسة ؟ وإلى كم تنقسم ؟

ج : موادها اثنا عشر نوعاً ، وتنقسم إلى قسمين :

(١) يقينية :

وهي ستة أنواع :

أوليات ، ومشاهدات ، ومجربات ، وحدسيات ، ومتواترات ، ومقدمات نظرية قياسية .

(٢) وظنية .

وهي ستة أنواع أيضاً :

مشهورات ، ومسلّمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومخيلات ، ووهميات .

س : إلى كم ينقسم القياس باعتبار المادة ؟

ج : ينقسم إلى خمسة أقسام :

برهاني ، وجدلي ، وإقناعي ، وشعري ، وسوفسطائي .

س : ما هو القياس البرهاني ؟

ج : هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية^(١) ، ويسمى أيضاً : « برهاناً » .

(١) وقد قدمنا آنفاً أن أنواع اليقينية ستة فكل واحدة منها لا سبيل للخطأ فيها .

س : إلى كم ينقسم البرهان ؟

ج : ينقسم إلى قسمين : برهان لمي ، وبرهان إنّي .

س : ما هو البرهان اللّمي ^(١) ؟

ج : هو ما كان الحدُّ الأوسط فيه عِلَّةً لثبوت الأكبر للأصغر ذهناً وخارجاً .

نحو: «خالد متعفن الأخلاط^(٢)» و«كل متعفن الأخلاط محموم» ف«خالد محموم».

س : ما هو البرهان الإنّي ^(٣) ؟

ج : هو ما كان الحد الأوسط فيه علة لذلك الثبوت ذهناً فقط .

نحو: «خالد محموم» و«كل محموم متعفن الأخلاط» ف«خالد متعفن الأخلاط»،
فالحمى عِلَّة لتعفن الأخلاط في الذّهن فقط .

^(١) بتشديد الميم نسبة إلى «لر» بتخفيفها؛ لأنه يجاب به السؤال بـ «لر» .

^(٢) أي: الطبائع الأربع الموجودة فيه، وفي كل إنسان السوداء والصفراء والبلغم والدم، والمراد بتعفنها: تغيرها وخروجها عن الاستقامة .

^(٣) بتشديد النون نسبة إلى «إن» لاقتصاره على إنية الحكم - أي: ثبوت الحكم دون لميته - من قولهم «إن الأمر كذا».

س : ما هي الأوليات ؟

ج : هي المعلومات التي يحكم بها العقل بمجرد تصور طرفيها ^(١)، نحو: «الاثنين أكثر من الواحد» ، و « ثلاثة وثلاثة يساوي ستة » .

س : ما هي المشاهدات ؟

ج : هي المعلومات التي لا يحكم بها العقل بمجرد تصور طرفيها ، بل يحتاج إلى مشاهدتها بالحس ، ويسمى أيضًا : « محسوسات » :
سواء كان الحس :

■ ظاهراً : نحو: «الكافور أبيض» ، و «الفحم أسود» ، و «النار حارة»،
و«الثلج بارد» .

■ أو باطناً : نحو قولنا : « إنَّ لنا جوعاً وعطشاً ^(٢) » .

س : ما هي المجربات ؟

ج : هي التي يحتاج العقل في الجزم بها إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى.
نحو ^(٣): «الملح الإنكليزي وزيت الخروع مسهلان» .

(١) وتأتي في أوائل العقول ، ويستوي فيها جميع الناس .

(٢) وكذا إن لنا فكراً وخوفاً وغضباً وشهوة وحزناً وفرحاً وانقباضاً وانبساطاً وحبا وكراهة وجبناً وشجاعة ، وما أشبه ذلك من الصفات الباطنية التي تحس بها من تلقاء أنفسنا بدون استعانة في معرفتها على الحواس الظاهرة .

س : ماهي الحدسيات ؟

ج : هي ما يحكم العقل فيها بحدس من النفس .

نحو : «نور القمر مستفاد من ضوء الشمس» ؛ لما نشاهد أنه إنما هو كالمرآة يقع ضوء الشمس عليه وهو يفيضه على الأرض ، و«كلما كان أقرب إليها قلَّ نوره» و«كلما بُعد ازداد النور ، حتى إذا قابلها امتلأ نورًا»^(١) .

س : ماهي المتواترات ؟

ج : هي التي يحكم العقل فيها بواسطة السماع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عادة ، نحو : «نبينا محمد ظهرت المعجزة على يده» .

س : ماهي المقدمات النظرية القياسية ؟

ج : هي ما يحكم فيها العقل بوسط قريب الحضور^(٢) في الذهن، وتسمى أيضًا: «قضايا قياساتها معها»، نحو: «الإثنان ثلث الستة»، فهذا معلوم، ولكن علمه بسبب وسط حاضر في الذهن، وهو الإثنان يقسم الستة ثلاثة أقسام متساوية، وكل ما ينقسم بعدد ثلاثة أقسام متساوية فذلك العدد ثلثه، فالإثنان ثلث الستة.

=

(١) ونحو قولنا : « ضرب الحيوان مؤلم ، وحز الرقبة مهلك ، والخبز مشبع ، والتفاح حلو ، والماء مرو ، والنار محرقة » .

(٢) فهذا دليل جاء للنفس بطريق الحدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس .

(٣) أي : لا يغيب عن ذهن جميع الناس عند تصور الطرفين .



س : ما هو القياس الجدلي ^(١) ؟

ج : هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة ، أو مسلمة .

س : ما هي المشهورات ؟

ج : هي مقدمات اعترف بها الجمهور لسبب من الأسباب ^(٢) ، كمصلحة عامة ورقة القلب وما جبل عليه الإنسان من الحمية والأنفة ، فالأول نحو : «العدل حسن ، والظلم قبيح» ، والثاني : «ذبح الحيوان قبيح» ، والثالث نحو : «الرضا بفجور امرأته مستقبح» .

س : ما هي المسلمات ؟

ج : هي مقدمات مسلمة عند الناس ، أو عند الخصمين كـ «تسليم الفقهاء كون الإجماع حجة» .

(١) وهذا القياس نافع في مخاطبة من يقصر نظره عن البرهان .

(٢) ومن الأسباب محبة التسالم والتصالح بإفشاء السلام وإطعام الطعام وقبح السب والتنفير وكفر النعمة ، ومنها تأديب الشرائع لتكررها على الأسماع تستحسن كاستحسان الركوع والسجود ، والتقرب بذبح الحيوان ، ومنها الاستقراء للجزئيات الكثيرة فإن إفشاء السلام - مثلاً - والصدق محمودان في أكثر الأوقات بالاستقراء - أي : تتبع الحوادث - ، ولكنها يقبحان عند قضاء الحاجة وعند السؤال عن رجل فاضل يراد قتله فهذان المقامان يقبح في إحداهما السلام ، وفي ثانيهما الصدق .

س : ما هو القياس الإقناعي ^(١) ؟

ج : هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة ، ويسمى أيضًا : «خطابيًا» .

س : ما هي المقبولات ؟

ج : هي مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه ^(٢) .

س : ما هي المظنونات ؟

ج : هي مقدمات يحكم بها العقل حكمًا راجحًا مع تجويز نقيضها ، نحو : « كل من يطوف بالليل سارق » .

س : ما هو القياس الشعري ^(٣) ؟

ج : هو قياس مؤلف من مقدمات مخيلة .

س : ما هي المخيلات ؟

ج : هي مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض .

(١) والغرض منه : ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ .

(٢) بأن كان له مزية وشرف موثوق به كجميع ما يتلقاه الناس عن الأساتذة والمعلمين والأباء بل أخبار الآحاد تجعل أدلة في علم الفقه .

(٣) والغرض منه : انفعال النفس بالترغيب والترهيب .

نحو : « الخمر ياقوتة سيالة » فتنبسط النفس وترغب في شربها ، ونحو : « العسل مرّة ^(١) مقيئة » فتقبض النفس وتنفر منه .

س : ما هو القياس السوفسطائي ^(٢) ؟

ج : هو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو المشهور ، أو من مقدمات وهمية .

س : ما هي الوهميات ؟

ج : هي مقدمات كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة ، وهي لا تفيد يقيناً ولا ظناً ، بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ، ولذا تسمى أيضاً : « مشبهات » ، نحو : قولنا في صورة فرس على حائط : « هذا فرس » ^(٣) ، ونحو قولنا : « العقل نور للناس » ^(٤) .

(١) بكسر الميم ما في المرارة وهي هيئة لازمة بالكبد لكل ذي روح غير النعام والإبل .

(٢) والغرض منه : التلبيس والمغالطة .

(٣) فتقول في قياسها : « وكل فرس صهال » فـ « هذه الصورة صهال » .

(٤) فتقول في قياسها « وكل نور للناس فهو مرئي بالبصر » فـ « العقل مرئي بالبصر » .

انتهت الرسالة بقلم جامعها

ياسين بن عيسى

الطالب بالسنة الرابعة المنطوعة بدار العلوم الدينية

عام ١٣٥٤

والحمد لله رب العالمين .



الفهرس

١١ مبادئ علم المنطق
١٣ العلم الحادث وتقسيماته
١٧ اللفظ وتقسيماته
	مبادئ التصورات :
٢٩ الكليات الخمس
٣٤ المقولات العشر
	مقاصد التصورات
٤١ المعرفّات
	مبادئ التصديقات :
٤٧ القضية
٥٥ التناقض
٥٨ العكس
	مقاصد التصديقات :
٦٣ القياس
٨١ مواد الأقيسة
